الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

المجلس الدولي للغة العربية/ الدورة العاشرة 23 ــ 25/ 10/ 2025

المحور: محاور اللغة العربية والدساتير وأنظمة الحكم والقوانين والتشريعات السياسية واللغوية

عنوان البحث: أهمية اللغة العربية الدقيقة لصياغة الدساتير والقوانين والاتّفاقيات والمعاهدات

د. أسامة شعبان

مدخل

الإنسان مدنيٌّ بطبعه، يعيش مع الإنسان الآخر، والكتابة وسيلة لحفظ الحقوق[1] وضبط المسؤوليات في العلاقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وتحتلّ الصياغةُ اللغوية الدقيقةُ التعابير المُحكمةُ البيان شأوًا كبيرًا في الصياغة القانونية، وخصوصًا في الدساتير، بدءًا من دساتير البلاد وقوانينها إلى المؤسسات والمنظمات والهيئات، إضافةً إلى المعاهدات والاتفاقات، وصياغة العقود واللوائح، وتأسيس المؤسسات والشركات. وقد لا يكون القيّمون على الصياغة الدستورية من أهل العربية؛ إتقانًا ودقةً في الفصاحة والبلاغة، ومع ذلك للأسف لا يُهتم في الغالب بإعطاء هذا الجانب حصته المطلوبة، من خلال جلب خبراء بفن الصياغة اللغوية القانونية، ويُكتفى في اللجان التشريعية الدستورية والقانونية بالاعتماد على مشاريع قوانين مقدمة من الحكومة أو المجلس النيابي، الأمر الذي يبعث الفوضى في فهم المدلولات، ويزيد الاختلاف حول معاني القواعد القانونية ومقاصدها على اختلافها، ويفاقم التأويلات، ولا يضمن استقرارها وسير عملها؛ وخصوصًا مواد الدستور. إنّ للصياغة القانونية كتابة خاصة، بمستويات مختلفة عن الأدب والعلوم التجريبية، وبطريقة مباشرة واضحة وملزِمة، بلا حشو وتطويل واستطراد وتجوزات ومجازات؛ بل أكثر من ذلك تختلف لغة الصياغة القانونية بين واحدة أكاديمية في البحوث والدراسات العلمية، وثانية قضائية في الأحكام والتقارير، وثالثة تشريعية للقواعد القانونية الدستورية والعادية ولصياغة الأنظمة واللوائح

---

[1] إن عناية الدول العربية باللغة في الأحكام القضائية تغدو مهمة كأهمية الحقيقة نفسها، لأن الحقيقة في الأحكام يُعبر عنها من خلال اللغة. وهذه الصياغة تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة. ومن هنا كان إتقانُ اللغة العربية أحدَ المهارات الأساسية المطلوب توافرُها في من يمارس القضاء والمحاماة، ولغتنا العربية هي من أقوى اللغات في التعبير والإقناع.

والقرارات الإدارية. وهي مهمة تتجاوز الخبير الدستوري والقاضي والقانوني والمحامي إلى العالم اللغوي الأديب المتضلع بالقانون والمطلع على جديد كتابة الدساتير والاتفاقات، بكل خباياها وأسرارها.

الإشكالية (السؤال الرئيس الذي يرغب البحث في الإجابة عليه)

ما هي مخاطر الصياغة اللغوية الركيكة الغامضة غير المرِنة البعيدة عن الواقعية في ضعف الدساتير العربية على أنواعها وفوضى المعاهدات والاتفاقات؟

منهج البحث: (الوصفي) الاستقرائي.

أدوات البحث: المصادر والمراجع.

تحليل النتائج: المقابلة والاستقراء.

أهمية الدستور في الدول الحديثة

الدستور وثيقة سياسية تتعلق بكل شعب بكل مكوّناته وأطيافه، وتتمثل فيه منافع كل أفراده. وفي توازٍ مع أهمية النص الدستوري في الدول الحديثة العصرية اليوم، يكون التوجّه قبل البدء بعملية صياغة الدستور إلى وضع ما يسمى المفاتيح الأساسية لهذه الصياغة؛ ذلك أنه يُسعى من خلال هذا الدستور بحسب ما يقول منظّرو الدساتير إلى الخروج بنتائج تمثيل حقيقيّ واقعي لِما ينفع الشعب، وإلى ديمومية وحدة البلاد. وإنّ صياغة نص مهما كانت تسميته، الدستور أو الاتفاقية إلخ تتطلب أكثر من مجرد المشاركة، تتطلب الشفافية في هذه المشاركة، ومراعاة المواثيق والعهود الدولية[2].

معايير الدستور

في المعنى العميق لدستور مطلَق دولة يُطلَب الحرص على المعايير العامة لصناعة الدساتير، من خلال مراعاة الآتي:

1_ المتعلق بما يسمى حقوق الإنسان، بعيدًا من المزاج العام للشعب.

2_ الاختلاف بين مجموعاته العرقية والإثنية والتكوينية، القومية أو الدينية أو السياسية أو الفكرية أو المذهبية.

---

[2]() انظر: نور شعبان، **أساليب وضوابط صياغة النص الدستوري**، أطروحة دكتوراه، المقدمة.

3_ تمثيل أقلياته.

4_ بناء التوافق المجتمعي.

5_ تحقيق استقرار سياسي مجتمعي.

6_ إحداث توازن في العلاقات بين مختلف السلطات الدستورية، الأمر الذي ينعكس راحة وانسيابية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز ما يسمى ثقافة الديمقراطية المتكاملة، وروحية المواطَنة، وصولًا إلى تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف الناخبة والمنتخبة.

7_ التركيز على ضمان علانية ما يسمى الحقوق والحريات الفردية المقيدة لسلطات الحكام، وتحديد العلاقات بين السلطات، ووسائل الرقابة والمساءلة، وما يسمى سيادة القانون [3].

مقومات صياغة دستور

لا يخفى أن مقوّمات صياغة دستور ديمقراطي يمكن تلمّسها من مقارباته لعدد من المبادئ المهمة، ومن أهمها: التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، وتأكيد ما يسمى الحقوق والحريات بما ينسجم مع المعايير الدولية، وتأكيد استقلالية السلطة القضائية، واعتبار الشعب مصدر السلطات[4]، وما يسمى سموّ القواعد الدستورية على بقية القواعد القانونية، وما يسمى مبادئ المساواة وعدم التمييز، وما يسمى حرّية التعبير عن الرأي، والوصول إلى المعلومات، وضمان دَوْر وسائل الإعلام المستقلة، ووضع الجيش تحت قيادات مدنية، ومنح مؤسسات المجتمع المدني دورًا في الرقابة والرصد، وتأكيد دور الرأي العام، من غير إغفال إقرار التعدّدية، والتنظيم السياسي والنقابي، والمشاركة[5].

وهناك بُعْد آخر للدساتير، أنها مطالَبة من قِبل صائغيها بالبقاء فترة من الزمن تفوق عُمر القوانين العادية، كونها من الصناعات المعمرة التي تقرأ واقع حال البلاد وتستنهض مستقبلها[6]. أما اتسامها بطول العمر فذلك لاحتوائها على المبادئ العمومية التي تناسب أن تسود المجتمع لفترات طويلة مقارنة بالقوانين العادية، فقد أدى تضخّم السلطة وما يسمى صلاحيات الحكام في بعض المجتمعات

---

[3] محمد المجذوب، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني وأهم النظم السياسية المعاصرة في العالم**، ص54.

[4] رمزي طه الشاعر، **القانون الدستوري ـــ النظرية العامة والنظام الدستوري المصري**، ص13.

[5] إحسان حميد المفرجي، وآخرون، **النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق (نظرية الدستور)**، ص112. زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، 1/172.

[6] إيمر بي فلورس، **هندسة الدستور وحمايته**، ترجمة سامر مؤيد عبد اللطيف، مجلة الفرات، العدد 7، كانون الأول 2011م، ص16.

إلى أن يضعها ويضعهم فوق الدولة، وخصوصًا إذا استمروا سنوات طويلة في غياب التداول والتعددية في الحكم، الأمر الذي يجعل السلطة التنفيذية تتغوّل بقية السلطات وتعدّها ملحقًا لها، وتعرضها للقضم وللابتلاع والتشويه[7].

المشتركات الثابتة في محتوى الدستور

ثمة مشتركات ثابتة في محتويات الدساتير، للبلاد البسيطة غير المركبة أو للاتحادات الفيدراليّة، ففيها يتم تحديد الآتي: اسم الدولة، وحدودها، وعلَمها، والجنسية، وشروطها، والمواطَنة وما يسمى حقوقها وواجباتها، وما يسمى الحقوق والحريات بشكل عام، وأجهزة الدولة وسلطاتها القضائية والتشريعية والتنفيذية (الحكومة)، والعلاقة بين الدولة والدين، وبين المدني والعسكري، وكيفية حماية الدستور وموقعه وعلاقته بالقانون الدولي[8].

وفي المقلب الآخر، مثلما يُطلَب من قِبَل الدستوريين والقانونيين أن تنشأ الدساتير بأساليب ديمقراطية أو غير ديمقراطية، كذلك نهاياتها بطريقة عادية بتبدّل الظروف والأحوال[9]، الأمر الذي يتطلّب وقف العمل بها أو ببعض أحكامها، بالتوافق ودون اللجوء إلى حسم المسألة بالعنف، من خلال وضع دستور جديد يتلاءم مع المتغيّرات، أو بطريقة غير عادية بإسقاطه عند وقوع الثورة أو الانقلاب العسكري[10].

المهارات اللغوية في صناعة الدستور والاتفاقية

تحتاج الصياغة اللغوية للدساتير والاتفاقيات امتلاك اللغة العربية، والعربية والإنكليزية في الاتفاقيات المشتركة؛ ولهذه الصياغة بُعْدان:

---

[7]() يحيى الجمل، **القانون الدستوري مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة**، ص143.

[8]() منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، ص210.

[9]() عبد الحميد متولي، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصري بين التعديل والتبديل**، ص327.

[10]() إبراهيم عبد العزيز شيحا، **القانون الدستوري والنظم السياسية ـــ المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية المعاصرة**، 1/113.

1_ إتقان العربية: اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد العربية، وإحدى اللغات الست المعتمدة في كل مؤسسات الأمم المتحدة، لذلك تتم صياغة العقود والاتفاقيات عادةً باللغة العربية، وتحتاج إلى صياغة أقرب ما تكون في دقّتها إلى صناعة المزيّنات الذهبية.

2_ إتقان لغة عالمية ثانية: يعد إتقان اللغة العربية أمرًا بالغ الأهمية، رغم أن العقود الثنائية اللغة شائعة أيضًا (العربية والإنجليزية تحديدًا)، وخاصة في المعاملات الدولية، كما في دول الخليج التي تضم مجموعة متنوعة من المغتربين (مثل: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وغيرها)[11].

ضوابط صياغة الجُمل والمضامين القانونية

تنبغي مراعاة الصياغة المحكمة في مراحل الصياغة التشريعية الثلاث:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الصياغة.

المرحة الثانية: مرحلة الصياغة.

المرحلة الثالثة: إصدار الدستور أو التشريع أو المعاهدة.

وفي سبيل صياغة صحيحة فصيحة، يتعين في ما يتعيّن العلم بدلالات الألفاظ (العام[12] والخاص[13]، والمطلق[14] والمقيد، والظاهر والخفي، والمنطوق والمفهوم، والعبارة والإشارة والاقتضاء).

وينبغي عند الصياغة التشريعية أن تصاغ الجمل بالمواصفات الآتية:

1_ اعتماد الجمل البسيطة القصيرة الخالية من التراكيب المعقَّدة العسيرة الفهم البعيدة الترابط.

2_ التقارب بين الأجزاء المختلفة للجملة: مثل: الفعل والفاعل، الفعل الرئيسي في الجملة وأجزاء الفعل المساعد.

3_ استخدام أسلوب التقسيم إلى بنود وفقرات.

4_ تخصيص جملة لكل فكرة، وترك تخصيص أكثر من جملة لفكرة واحدة.

---

[11] عبد الرحمن المقحِم، **الجامع المختصر في صياغة العقود والاتفاقيات**، ص20، 21.

[12] اللفظ العام: مثل: كل، جميع، المعرف بـ "ال"، المعرف بالإضافة، النكرة في سياق النفي والنهي والشرط والاستفهام الإنكاري، الأسماء الموصولة، أسماء الشرط، الاستفهام.

[13] اللفظ الخاص: مثل: تخصيص اللفظ: باسم الشخص، بالنوع، بالعدد.

[14] اللفظ العام يشمل جميع أفراده، أما المطلق فهو يدل على فرد أو فرد شائع، وليس جميع الأفراد، فالعام شمولي، أما المطلق فهو بدلي.

5_ البدء دائمًا بالفعل وليس بالفاعل.

6_ استخدام صيغة المبني للمعلوم، وتجنب صيغة المبني للمجهول.

7_ استخدام صيغة المضارع للتعبير عن الفعل[15].

8_ استخدام صيغة الإثبات بدلًا من صيغة النفي.

9_ الحرص على استعمال المألوف من المفردات ولو قديمة (كلفظ ناشِز).

10_ تجنب الغموض والمبهمات.

11_ ضبط التعريفات وإحكامها لجعلها جامعة مانعة.

12_ الإيجاز والدقة.

13_ المنهجية فى عرض النظام.

14_ ضبط اللغة[16] وتجنب الأخطاء[17].

15_ مراعاة الضروريات الخمس: (حفظ الدّين والنفس والعقل والمال والعرض).

16_ الصياغتان الجامدة والمرنة بحسب القاعدة القانونية المراد صياغتها (الأصل أن تكون الصياغة جامدة منضبطة، واستثناء اللجوء إلى الصياغة المرنة، لتتلاءم القاعدة القانونية مع تباين الحالات الواقعية).

17_ الصياغتان الشكلية والكمية (إحلال الكم محلّ الكيف).

18_ استخدام صيغة المفرد.

---

[15] هذا ما يتفق مع الغاية من التشريع، وهي الاستمرار والشمولية، مثل عبارات: "يلغى القانون"، و"ينشر القانون"، و"يدفع المستأجر الأجرة".

[16] ليس ببعيد عن الصياغة القانونية موضوع الترجمة ودقتها، إذ يمكن أن تحدد مصير أمم وشعوب، ومن أشهر الأدلة في هذا السياق ما حدث في عام 1967م عندما أقر مجلس الأمن الدولي القرار 242 حول الصراع العربي الإسرائيلي، فحصل خطأ ترجمة، ولعله متعمَّد، بين اللغتين الإنجليزية والفرنسية، والخطأ يدور حول "ال" التعريف، فالنص الفرنسي للقرار يقول بوجوب انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة. أما النص الإنجليزي فيقول بالانسحاب من أراضٍ عربية محتلة. وهكذا أدى استبعاد "ال" التعريف إلى تفسير اعتمده الكيان الصهيوني والولايات المتحدة مبني على مفهوم يقول: إن الانسحاب المطلوب لا يشمل جميع الأراضي العربية المحتلة (سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة)، بل جزءًا من هذه الأراضي. مهدي الخطيب، **هفوات المترجمين تشعل الفتن والحروب**، 15 أيلول 2015م. ae.linkedin.com/pulse

[17] الدقة والحذر فى التعبير عند الصياغة: "أو" التخييرية تختلف عن "و" العطفية.

19_ تجنب استخدام الضمائر عند التعبير عن الفاعل القانوني[18].

عيوب الصياغة الدستورية والتشريعية

1_ الخطأ: المادي (تبادل الألفاظ، تغيير المعاني، الترجمة، الطباعة والنشر) أو القانوني (تقرير قواعد قانونية متعارضة، أو مخالفة للدستور أو للمعاهدات الدولية).

2- الغموض.

3-النقص.

4-التّزيّد والتكرار[19].

النّسق الواحد في الصياغة

من البدهيّ أن تصاغ التشريعات وفقًا لمنهج واضح يترجم الاستراتيجيات والتوجهات إلى نصوص قانونية قوية، مكتملة الأركان، مصوغة بإحكام منضبط واضح المعالم والعبارات. وفي سبيل ذلك ينبغي مراعاة الآتي:

1_ المنهج الواضح في الصياغة والمصطلحات[20].

2_ القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة.

3_ القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية تحكم سلوك الأفراد فى المجتمع[21].

تعريف الصياغة التشريعية

يشكّل العلم مع الصياغة أهم عنصرين لصناعة قاعدة قانونية، فالعلم بجوهر القانون وموضوعه هو أساس القاعدة القانونية، والصياغة هى الآلية التى تُكسِب جوهر القانون شكلًا يجعله قابلًا للتطبيق.

---

[18] أيمن سعد سليم، **أساسيات البحث القانوني**، ص74. محمود محمد علي صبرة، **أصول الصياغة التشريعية**، ص148، 241، 402.

[19] سعد جبار السوداني، **القصور في الصياغة التشريعية**، دراسة مقارنة، ما يسمى مجلة الحقوق، 4/78.

[20] محمد أكمضان، **لمحة عامة عن الأسس النظرية والمنهجية للعمل المصطلحي**، ص3 وما بعدها.

[21] وليد جاب الله، **مقوّمات الصياغة التشريعية**، السياسة الدولية، 22 أيار 2023م. siyassa.org.eg

الصياغة لغةً: الصَّوْغ: مصدر صاغ الشّيء يصوغه صوغًا وصياغة، وصغته أصوغه صياغة وصيغة وصيغوغة: سَبَكْتُه[22].

إذًا هي تهيئة الشيء وبناؤه، وصاغ الكلمة بناها من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة. ويقال: "كلام حسن الصّياغة": جيّد ومُحكَم، ويقال: "صِيغ الكلام" بمعنى تراكيبه وعباراته[23].

الصياغة اصطلاحًا: أداة تحويل الأفكار موضوع القاعدة القانونية إلى قواعد منضبطة محددة، وعملية قابلة للتطبيق الفعلي على نحو يحقّق الغاية التي يفصح عنها جوهرها[24].

مهارات صائغ التشريعات والقوانين

إنّ وقائع الحياة المتنوعة تستعصي على الإدراك والاستيعاب التامّين، فى حين أن أساليب الصياغة التشريعية محدودة الإمكانات أيضًا. فمن الصّعب على أيّ فنّ بشريّ مهما بلغ من القوة أن يصوغ مبادئ تصلح لكل زمان ومكان وتناسب لضبط جميع السلوكيات، وعليه تنحصر أدوار الصياغة في صهر الوقائع والمبادئ والأفكار والرُّؤى والتوجهات فى صياغة تشريعية متينة فحسبُ.

ومن أهمّ صفات الصائغ البارع المتمكّن:

1_ الثقافة العامة الكبيرة، والاستقراء للواقع، والاستشراف للمستقبل.

2_ الثقافة القانونية؛ أصولًا وتاريخًا وتطورًا وأقسامًا وتدرّجًا ومقارَنةً وإحاطة بمضامين القوانين المحلية والمعاهدات الدولية المصدّق عليها من قِبل الدولة.

3_ التّخصّص في دقائق الفرع القانونيّ الذي هو في صَدَده.

4_ الإلمام بقواعد اللغة العربية؛ نحْوًا وإملاءً وصرفًا وبلاغة وأدبًا.

5_ الإحاطة بالظروف المجتمعية؛ زمانًا ومكانًا وسكّانًا، والقدرة على فهم وتحليل جميع البيانات والمعلومات والوسائل المادية والعلمية.

6_ الحيادية، والموضوعية، والاستشارة[25].

---

[22] محمد بن منظور، **لسان العرب**، 8/442، مادة ص و غ.

[23] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، 1/528.

[24] توفيق حسن فرج، **المدخل للعلوم القانونية**، ص164. عبد الحافظ عبد العزيز، **الصياغة التشريعية**، ص11. عبد الواحد كرم، **معجم المصطلحات القانونية**، ص262.

[25] كمال الحاج، **الموسوعة الفلسفية العربية**، 1/661.

خلاصة البحث وتوصياته

الخلاصة

1_ سيادة اللغة العربية وأهميتها في دقة الدساتير والاتفاقات في سبيل وضوحها ومرونتها.

2_ مخاطر الصياغة الركيكة في كتابة الدساتير وتحديثها، وفي الترجمة غير الدقيقة للمعاهدات والاتفاقات.

التوصيات

1_ فتح اختصاص جامعي يتعلق بفن كتابة الدساتير والقوانين والاتفاقات باللغة العربية القانونية الدقيقة.

2_ إعادة النظر في كل دساتيرنا وقوانيننا على صعيد الصياغة اللغوية المرنة الدقيقة التي تمنع على قدر المستطاع الخلاف مستقبلًا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب الورقية:

_ إبراهيم عبد العزيز شيحا، **القانون الدستوري والنظم السياسية ـــ المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية المعاصرة**، الدار الجامعية، بيروت، ط1، 1994م.

_ إحسان حميد المفرجي، وآخرون، **النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق (نظرية الدستور)**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط4، 2011م.

_ أيمن سعد سليم، **أساسيات البحث القانوني**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2010م.

_ توفيق حسن فرج، **المدخل للعلوم القانونية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993م.

_ رمزي طه الشاعر، **القانون الدستوري ـــ النظرية العامة والنظام الدستوري المصري**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ط1، 1998م.

_ زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، دار بلال، بيروت، ط2، 2001م.

_ عبد الحافظ عبد العزيز، **الصياغة التشريعية**، دار الجيل، بيروت، 1991م.

_ عبد الحميد متولي، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصري بين التعديل والتبديل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 1992م.

_ عبد الرحمن المقحِم، **الجامع المختصر في صياغة العقود والاتفاقيات**، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الرياض، 1443هـ.

_ عبد الواحد كرم، **معجم المصطلحات القانونية**، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط1، 1995م.

_ كمال الحاج، **الموسوعة الفلسفية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986م.

_ محمد أكمضان، **لمحة عامة عن الأسس النظرية والمنهجية للعمل المصطلحي**، دائرة الترجمة العربية، نيويورك.

_ محمود محمد علي صبرة، **أصول الصياغة التشريعية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2004م.

_ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ط2، 1972م.

_ منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط2، 2013م.

_ يحيى الجمل، **القانون الدستوري مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1985م.

المجلات:

_ إيمر بي فلورس، **هندسة الدستور وحمايته**، ترجمة سامر مؤيد عبد اللطيف، مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد 7، كانون الأول 2011م.

_ سعد جبار السوداني، **القصور في الصياغة التشريعية**، دراسة مقارنة، ما يسمى مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 18، السنة 6، 2012م.

رسائل وأطاريح:

_ نور شعبان، **أساليب وضوابط صياغة النص الدستوري**، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2022م.

المواقع الإلكترونية:

_ مهدي الخطيب، **هفوات المترجمين تشعل الفتن والحروب**، 15 أيلول 2015م.

ae.linkedin.com/pulse

_ وليد جاب الله، **مقوّمات الصياغة التشريعية**، السياسة الدولية، 22 أيار 2023م.

siyassa.org.eg

الهوامش